جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم المرافعات المدنية والتجارية
الدراسات العليا

التحكيم في منازعات سوق الأوراق المالية
(دراســــــــة مقارنــــة)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الحقوق

من الباحـــــــث
زمناكو نوري مُحَمَّد شاري

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د/مصطفى يونس	أستاذ قانون المرافعات كلية الحقوق - جامعة القاهرة	مشرفاً و رئيساً
أ.د/ علي رمضان علي بركا	أستاذ قانون المرافعات كلية الحقوق - جامعة بني سويف	عضواً
أ.د / هبة بدر أحمد	أستاذ مساعد قانون المرافعات كلية الحقوق - جامعة عين شمس	عضواً

1437-م2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}

صدق الله العظيم
{سورة النساء: الآية 65}

إهداء

- **إلى أحب الخلق إلى الله حبيبي و قدوتي..**

رسول الله (صلى الله عليه و سلم).

- **إلى من كلله الله تعالى بالهيبة و الوقار.. و علمني العطاء بدون انتظار.. وأحمل اسمه بكل افتخار.. وأدعوا الباري أن يحفظه و يمد في عمره ليرى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار و ستبقى كلماته نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد و إلى الأبد..**

(والدي العزيز)

- **إلى معنى الحب و الحنان و التفاني.. إلى بسمة الحياة و سر الوجود، إلى من كانت دعائها لي سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب..**

(أمي الغالية)

- **إلى رفيقة دربي في الدنيا و الآخرة.. يا من لا تغادرين مخيلتي فاغمض عيني حتى لا يراك الناس في مقلتي..**

(زوجتي الحبيبة)

- **إلى قرة عيني، احسست بأن ربي يحبني.. حين رزقني إياك وهبني لقياك..**

(ابني الغالي)

- **إلى كل من كانوا يضيئون لي الطريق و يساندونني، إخواني و أخواتي و كل أقربائي.. الذين أعانوني طيلة إعداد هذه الرسالة بدعمهم المتواصل، و تشجيعهم المستمر.**
- **إلى كل من لم يبخل علي من الدعاء، و سابق الزمن من تقديم الدعم و التشجيع و الإسناد، وكانوا المثال الحي للتفاني و الإخلاص و العطاء..**

(أصدقائي الأوفياء)

- **إلى من شكل بروحه سورا منيعاً للوطن و كرس ذاته للدفاع عنه أيام المحن، و أفني نفسه في سبيل الحفاظ على العهد و تحقيق الأمل..**

(رجال البشمركة الشجعان)

أهديهم جميعاً ثمرة جهدي

شكر و تقدير

بعد رفع آيات الحمد و الشكر لله عز و جل على ما أنعم به علي من نعم وافرة في كل لحظات حياتي و وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع.

لايسعني الا أن أسطر شكري و إمتناني إلى من علمني و أرسي في روح العلم و المعرفة طوال مشوار حياتي العلمية، أخص أستاذي الفاضل **معالي الأستاذ الدكتور / محمود مصطفى يونس** أستاذ القانون المرافعات بكلية الحقوق جامعة القاهرة، الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، و كان مثالاً للتواضع و العطاء و رمز للأمل و التفاؤل الذي أدين له بعظيم الامتنان و وافر الشكر و يعجز اللسان عن وصفه، فجزاه الله عني خير الجزاء و متعه بموفور الصحة و العافية.

كما أتوجه بخالص شكري و تقديري إلى **معالي الأستاذ الدكتور / علي رمضان علي بركات** أستاذ القانون المرافعات بكلية الحقوق جامعة بني سويف، لتحمله عناء قراءة هذه الرسالة و مناقشتها و الاشتراك في لجنة الحكم عليها و إثراء الرسالة من فيض علمه و خبرته ، فلسيادته كل الشكر و الامتنان، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بخالص شكري و تقديري إلى **معالي الأستاذ الدكتورة / هبة بدر أحمد** أستاذ القانون المرافعات المساعد بكلية الحقوق جامعة عين شمس، وذلك لقبولها مناقشة و قراءة هذه الرسالة و التضحية بوقتها القيم، من أجل إغناء البحث بمعارفها القانونية، حيث يعد وجودها اليوم شرفا كبيرا لي، لأنني دائما بحاجة إلى آرائها و إرشاداتها القيمة التي لايمكن الاستغناء عنها، فجزاها الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى جميع أفراد عائلتي والدي العزيزين، زوجتي الغالية، إبني الحبيب، إخواني و أخواتي الأحباء، لما تحملوا من عناء و مشقة من أجلي في مراحل حياتي و حتى إكمال سطور هذه الرسالة، أسال الله القدير أن يحفظهم و يجزيهم خيرا.

كما أتقدم بالشكر و التقدير إلى كلية الحقوق جامعة القاهرة و أساتذتي الأفاضل و جميع موظفي إدارة الدراسات العليا و مكتبة الكلية، كما أشكر جميع موظفي المكتبة المركزية جامعة القاهرة، وفقهم الله جميعا.

ثم يطيب لي أن أتوجه بخالص الشكر و الامتنان لكل من ساعدني و ساندني و شجعني حتى تم أنجاز هذه الرسالة المتواضعة، بفضل الله.

والله الموفق

الباحث

مقدمة عامة

أولاً: مدخل تعريفي بالبحث وأهميته:

أصبح موضوع التعامل في سوق الأوراق المالية يشغل بال الكثيرين ممن يشتغلون فيها، سواء كانوا عاملين أو متعاملين فيها، أو الباحثين في جنابتها المختلفة من الناحية القانونية التي يقل تناولها كثيراً عن غيرها من الجوانب الخاصة بالأوراق المالية التي يتم تناولها سواء الجانب الاقتصادي أو الإداري.

وقد تنامى الاهتمام بسوق الأوراق المالية بعدما احتلت مركزاً حيويا في النظم الاقتصادية الحديثة التي تعتمد في الأساس على القطاعين العام والخاص، وذلك باعتبارها أحد المؤسسات الاقتصادية القائمة على جمع المدخرات لتمويل استراتيجيات التنمية الاقتصادية للبلاد، ففيها تنتقل الأموال من الأفراد والشركات المدخرين إلى الشركات المستثمرة من خلال أدوات مالية أهمها الأسهم والسندات.

ومن الجدير بالذكر أن الاستثمار في الأوراق المالية يعتبر مجالاً من المجالات الحديثة نسبيًا بالمنطقة العربية، وقد زادت أهميته في النصف الثاني من القرن العشرين بعد الاستغلال الاقتصادي للبترول بالعديد من الدول، حتى بالنسبة للدول غير النفطية فقد استفادت من القروض والمساعدات التي تقدمها الهيئات الدولية، ومن تحويلات الأيدي العاملة التي عملت بالخارج[1]، وترجع أهمية هذا النوع من الاستثمار إلى رغبة الجهات المصدرة للأوراق المالية في الحصول على أعلى سعر لأوراقها، عن طريق تقيدها في البورصات الوطنية والأجنبية، وخاصة فيما يتعلق بالسندات ذات القيمة الكبيرة التي تصدرها الحكومات والشركات العملاقة[2]، كما أن

---

[1] د. مظهر فرغلي على محمد، الحماية الجنائية للثقة في سوق رأس المال، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، عام 2006، ص24.

[2] د. صالح أحمد البربري، بورصة الأوراق المالية والممارسات التي تؤثر على كفاءة أداء وظائفها وقواعد الضبط، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، عام 2001، ص6.

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
مقدمة عامة	
أولاً: مدخل تعريفي بالبحث وأهميته.	5
ثانياً: مشكلة البحث.	9
ثالثاً: صعوبات البحث.	10
رابعاً: منهجية البحث.	10
خامساً: هيكلية البحث.	11
الفصل التمهيدي **ماهية منازعات الأوراق المالية**	
المبحث الأول: مفهوم منازعات الأوراق المالية.	14
المطلب الأول: تعريف منازعات الأوراق المالية.	15
المطلب الثاني: أطراف منازعات الأوراق المالية.	20
المطلب الثالث: أسباب منازعات الأوراق المالية.	25
المبحث الثاني: طبيعة منازعات الأوراق المالية والعلاقة بين القضاء والتحكيم.	51
المطلب الأول: منازعات الأوراق المالية بين القضاء والتحكيم.	53
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للتحكيم في منازعات الأوراق المالية.	74

الفصل الأول **اللجوء إلى التحكيم في تسوية منازعات الأوراق المالية**	
المبحث الأول: عوامل اللجوء إلى التحكيم في منازعات الأوراق المالية	92
المطلب الأول: أسباب اللجوء إلى التحكيم في منازعات الأوراق المالية.	93
المطلب الثاني: المبادئ اللازمة لضمان فاعلية التحكيم في منازعات الأوراق المالية.	102
المبحث الثاني: القانون الواجب التطبيق على التحكيم في منازعات الأوراق المالية	116
المطلب الأول: القانون الواجب التطبيق على إجراءات التحكيم.	119
المطلب الثاني: القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع.	124
الفصل الثاني **حجية حكم التحكيم وتنفيذه في منازعات الأوراق المالية**	
المبحث الأول: حجية حكم التحكيم وطبيعته القانونية في منازعات الأوراق المالية.	135
المطلب الأول: الطبيعة القانونية لحكم التحكيم.	136
المطلب الثاني: حجية أحكام التحكيم.	147
المبحث الثاني: تنفيذ أحكام التحكيم والطعن عليها في	152

منازعات الأوراق المالية.	
المطلب الأول: تنفيذ أحكام التحكيم.	152
المطلب الثاني: الطعن في أحكام التحكيم.	165
الخاتمة.	186
أولاً: النتائج.	187
ثانياً: التوصيات.	189
قائمة المراجع.	193
الفهرس.	220

الملخص

مع تزايد الاهتمام بمعاملات سوق الأوراق المالية في الآونة الأخيرة، سواء كانوا عاملين أو متعاملين فيها، ومع تنامي حركة الاستثمار في تلك الأسواق وتداخل الالتزامات المتبادلة بين أطرافه، ونشوء المنازعات الناتجة عن إخلال أحد الأطراف بتنفيذ التزاماته الناشئة عن عقود الاستثمار في ذلك المجال، والتي قد يتم تسويتها بين أطراف تلك المنازعات بشكل ودي وبشكل مباشر، إلا أنه في بعض الحالات قد يصر كل طرف من أطراف المنازعة على رأيه من دون التوصل إلى حل لهذا النزاع، وقد حاول الباحث الوصول إلى آلية مناسبة وملائمة لفض منازعات ذلك النوع المؤثر من الاستثمارات، هذا بالإضافة إلى الجهل بالثقافات القانونية وعدم معرفة آلية التحكيم من جميع جوانبها ومميزاتها.

واتبع الباحث عند دراسته للموضوع المنهج التحليلي، والمنهج الوصفي، كما اعتمد على المنهج المقارن لعرض موقف أكثر من نظام قانوني إقليمي ودولي، حيث يبدأ الباحث بالنظامين المصري والعراقي ثم يتبعه بما ورد في أهم القوانين الوضعية العربية والغربية مع إظهار أوجه الخلاف بين تلك القوانين.

ومن النتائج المهمة التي توصل إليها أن التحكيم لا يعد الحل الأمثل لكل المنازعات المتعلقة بسوق الأوراق المالية، وإنما يعتبر أفضل الوسائل المتاحة بشرط أن تتوافر له كل الشروط والعناصر والإمكانيات اللازمة لضمان فاعليته في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: (التحكيم – منازعات الأوراق المالية – سوق المال)